وأما الشيئية فتساوق الوجود بمعنى أن كل موجود شيء وبالعكس وإطلاق
المساوقة يستعمل عند قوم بمعنى الاتحاد في المفهوم فيكون اللفظان
مترادفين والمتساويات من الصدق فيكونان متلازمين وبينهما تردد في اتحاد
مفهوم الوجود والشيئية بل ربما يدعى نفيه بناء على أن قولنا السواد
موجود يفيد فائدة يعتد بها بخلاف قولنا السواد شيء فصار الحاصل أن
كل ما يمكن أن يعلم إن كان له تحقق في الخارج أو الذهن فموجود وثابت
وشيء وإلا فمعدوم ومنفي ولا شيء قوله وخالف في الأمرين أي في
جعلها قبيل المعلوم إما لا ثبوت له وهو المعدوم أو له ثبوت باعتبار ذاته وهو
إما مستقل أو تبع لغيره وهذا الحال فهو صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة فتحقق
الواسطة ش وأما المخالفون فمنهم من خالف في نفي الواسطة والبداهة
وهم من أصحابنا إمام الحرمين أولا والقاضي ومن المعتزلة أبو هاشم فقالوا
المعلوم إن لم يكن له ثبوت في الخارج من غير الكلام على نفي الوجود الذهني
وإما فالمعدوم موجود في الذهن قطعا فهو المعدوم وإن كان له ثبوت فإن كان
مستقلا وباعتبار ذاته فهو الموجود وإن كان باعتبار التبعية للغير فهو الحال
فهو واسطة بين الوجود والعدم لأنه عبارة عن صفة لموجود لا تكون موجودة
ولا معدومة مثل العالمية والقادرية ونحوها والمراد بالصفة ما لا يعلم ولا
يخبر عنه بالاستقلال بل تبعية الغير والذوات تجدها وهي لا تكون إلا موجودة
أو معدومة بل لا معنى للموجودات إلا ذوات لها صفة الوجود وللمعدومات إلا
ذوات لها صفة العدم لا تكون لها ذات إذ كل ذات تكون موجودة أو معدومة بلا
قيد بالصفة واحترز بقولهم لموجود عن صفات المعدوم فإنها تكون معدومة
لا حالا وبقولهم لا موجودة عن الصفات الوجودية مثل السواد والبياض ونحو
ولا معدومة عن الصفات السلبية قال الشارح وهذا الحال يصح على
مذهب المعتزلة لأنهم جعلوا الجوهرية من الأحوال مع أنها حاصلة للذات
حالتي الوجود والعدم قلنا إنما يرد هذا الاعتراض لو ثبت ذلك من أبي هاشم

وأما

وأما من المعتزلة الذين لا يقولون بالحال ومنهم من يقول بها لا على هذا الوجه قال
أولى قال بالحال أبو هاشم وقطع القول فيه بأن الأعراض التي لا تكون مشروطة
بالحياة كالكون والتأليف لا توجب لمحلها صفة وأما صفة الكون فإنه يوجب لمحله
الكائنية وهي من الأحوال وأما المشروطة بالحياة فإنها توجب لمحلها أحوالا كالـ
علم للعالمية والقدرة للقادرية وزعم القاضي وإمام الحرمين أن كل صفة
فهي توجب لمحلها حالا كالكون للكائنية والسواد للأسودية والعلم
للعالمية قوله وقال جمهور المعتزلة إن كان له كون في الأعيان فموجود وإلا
فمعدوم وإن كان له تحقق في نفسه فثابت وإلا فمنفي والموجود أخص من الثا
بت والمنفي أخص من المعدوم فالمعدوم قد يكون ثابتا ولا واسطة بينه وبين الموجود
ش ومنهم من خالف في نفي كون المعدوم ثابتا وهم أكثر المعتزلة حيث زعموا أن
المعلوم إن كان له كون في الأعيان فموجود وإلا فمعدوم فلا واسطة بينهما وبا
عتبار آخر المعلوم إن كان له تحقق في نفسه وتقرر فثابت وإلا فمنفي وكلما له
كون في الأعيان فله تقرر في نفسه من غير عكس فيكون الموجود أخص من
الثابت وكل ما لا تقرر له فيكون المنفي أخص من نفسه ما لا كون له في الأعيان وكل
ما لا كون له لا تقرر له فيكون المنفي أخص من المعدوم فيكون بعض المعدوم لا
منفيا بل ثابتا قوله وقال بعضهم إن كان له كون في الأعيان فإما بالاستقلال
فهو الموجود وإما بالتبعية فهو الحال وإلا فمعدوم وإما متحقق في نفسه فثابت وإلا
فمنفي والمعدوم ثابت وبينه وبين الموجود واسطة ش ومنهم من خالف في
الأمرين جميعا وهم بعض المعتزلة قالوا المعلوم إن كان له كون في الأعيان فإن
كان له بالاستقلال فهو الموجود وإن كان بتبعية الغير فهو الحال وإن لم يكن له
كون في الأعيان فهو المعدوم والمعدوم إن كان متحققا في نفسه فثابت وإلا فمنفي
فقد جعلوا بعض المعدوم ثابتا وأثبتوا بين الموجود والمعدوم واسطة وهي
الحال وظاهر العبارة توهم أن الثابت قسيم من المعدوم والمعدوم يشمل المنفي
بخلاف الثابت وإن كان المعدوم مباينا للمنفي على ما صرح به في التلخيص بحسب

Copyright © King Saud University